



الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

كان يجب على الحكومة خفض الأجور والمزايا المالية بالقطاع العام بعد انخفاض النفط «أوكسفورد بيزنس»: القطاع الخاص.. مستقبل سوق العمل بالكويت

محمود عيسى

قالت مجموعة أوكسفورد بيزنس جروب إن استراتيجية الحكومة الكويتية لتحقيق الإصلاح الاقتصادي يجب أن تتضمن خطة واضحة بجدول زمني واضح وكيفية التعامل مع قضية العمالة في القطاع العام والجهات والمؤسسات الحكومية بما يشمل الرواتب وألية العمل والجودة والمهارات والتدريب. وذكرت المجموعة في تقريرها السنوي الذي يتناول الأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية بالكويت خلال عام مضى أن الحكومة الكويتية لم تستجب لانخفاض أسعار النفط من خلال تخفيض الأجور أو المزايا المالية التي يتقاضاها موظفو القطاع العام، ولكنها أعلنت عن برنامج مدته سنتان يشمل تغييرات في مرتبات الخدمة المدنية وتطبيق نظام لتقييم أداء الموظفين. ويجب أن يشكل إعلان الحكومة عن برنامج زمني واضح لتقييم أداء الموظفين العاملين بالقطاع العام جزءاً من خطوة أوسع لضمان تمتع المزيد من المواطنين الكويتيين بمجموعة من المهارات تتناسب مع العمل في القطاع العام والخاص وخاصة القطاع الخاص الذي تزايدت احتياجاته وتزامن في الوقت ذاته مع محاولات إدخال إصلاحات هيكلية تشجع القطاع الخاص أكثر إزدهاراً. ووفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي فإن القطاع الخاص سيكون طليعة السنوات الخمس القادمة بدءاً من عام 2017، قادراً فقط على خلق فرص عمل لربح المواطنين الشباب الذين يدخلون سوق العمل، ما يعني أن الحكومة ستضطر إلى توظيفهم بكلفة أكبر على الدولة.

القطاع الخاص بأوضاعه الحالية

لن يستوعب أكثر من ربع الراغبين في العمل لـ 5 سنوات مقبلة

استطلع التقرير آراء بعض المسؤولين التنفيذيين في القطاع الخاص حيث أشاروا إلى أنه بخلاف تكلفة التوظيف المرتفعة على الدولة فإنها قد تتسبب في ارتفاع البطالة بين المواطنين الشباب وهو ما قد ينتج عنه العديد من الآثار السلبية الاقتصادية وغيرها.

وصرح رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة الخليج للخدمات التجارية والتوظيف مجيد التركيب لمجموعة أوكسفورد بزنس قائلاً «إن الكويت تعمل على تحويل تركيز الاقتصاد من القطاع العام إلى القطاع الخاص، وإن القوى العاملة تمثل محور هذا التحول. وبالإضافة إلى تشجيع الناس على البحث عن عمل في القطاع الخاص

البديل الإستراتيجي يجب أن يكون خطوة ضمن برنامج وطني لتشجيع المشروعات والقطاع الخاص

التدريب وصل المهارات الطريق الأفضل لتجهيز الشباب للعمل



بلا من البحث عن وظائف حكومية، لا بد من الاعتراف بالاختلافات الثقافية بين أماكن العمل هذه». وأشار التقرير إلى أن الحكومة الكويتية حاولت منذ 4 سنوات أن تفتح منافذ أخرى لتقديم حلول غير تقليدية لمشكلة تعيين العمالة الكويتية بالقطاع العام والحكومي محاولة تفادي مزيد من ترهل الجهاز الحكومي من خلال طريق إنشاء الصندوق الوطني لتنمية المشروعات الصغيرة والصندوق الوطني للتنمية الاقتصادية بتمويل بقيمة مليار دينار كويتي، ما يصل إلى 80٪ من رأس المال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي توظف

ما بين موظف واحد و50 موظفاً من الكويتيين والتي تصل متطلبات التمويل لديها إلى 500 ألف دينار كويتي. وفي أكتوبر 2016، اتفق برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة مع الحكومة على تحمل مسؤولية دفع مرتبات تعادل مستوياتها في القطاع العام لجميع أصحاب المشاريع الكويتيين الذين ينشؤون مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم من خلال الصندوق. ويتمثل الهدف التالي للصندوق في إنشاء مراكز وحاضنات ذات وأهمها الصناعات الخفيفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والصناعات الإبداعية.

الدينار لأعلى مستوياته أمام الدولار منذ 10 أشهر

واصل الدينار ارتفاعه أمام الدولار ليصل لأعلى مستوياته منذ نوفمبر من العام الماضي وأكثر من 10 أشهر عند مستوى 301,45 فلس للدولار. كذلك ارتفع الدينار أمام بعض العملات الأجنبية والعربية الأخرى غير الدولار، حيث صعد أمام الين الياباني بما نسبته 0,29٪ ليصل سعر صرف الين الياباني لـ 2,76 فلس. وارتفع الدينار أمام 5 عملات عربية بنسبة 0,12٪، ليسجل أمام الريال السعودي 80,5 فلساً، و 801,7 فلس أمام الدينار البحريني.

بحسب استبيان «بيت.كوم» و«يوجوف» ثلثا الشركات في الكويت تخطط للتوظيف خلال 2018



أجرى بيت.كوم للوظائف استبياناً بالتعاون مع يوجوف، المنظمة المتخصصة بأبحاث السوق، تحت عنوان «مؤشر فرص عمل الشرق الأوسط»، حيث كشفت نتائج الاستبيان عن أن نحو 2 من كل 3 شركات (64٪) في دول مجلس التعاون الخليجي تخطط للتوظيف خلال العام المقبل. وفي الكويت بالتحديد، تخطط أكثر من ثلثي الشركات (67٪) لتعيين موظفين جدد خلال العام المقبل.

ويخطط نحو نصف أصحاب العمل (48٪) في دول مجلس التعاون الخليجي للتوظيف خلال الأشهر الثلاثة المقبلة، أما في الكويت، فقد قال نحو ثلثي أصحاب العمل (62٪) أنهم سيقومون «حتمًا» أو «على الأرجح» بتعيين أشخاص جدد خلال الفترة نفسها. ومن بين الشركات الكويتية التي تخطط للتوظيف خلال الأشهر الثلاثة المقبلة، بتوظيف نحو 7 من كل 10 أصحاب العمل في الدولة للتوظيف خلال العام المقبل، بينما يخطط نحو الثلث لتعيين خلال الأشهر الثلاثة المقبلة، كما لاحظنا أيضاً أن 41٪ من الشركات الكويتية التي تخطط للتوظيف خلال الأشهر الثلاثة المقبلة، تنوي التوظيف لأكثر من 5 أدوار وظيفية. وفيما يتعلق بالمؤهلات الأكاديمية المطلوبة، يبحث عدد كبير من أصحاب العمل في الكويت عن شهادة بكالوريوس/دراسات عليا في إدارة الأعمال (بنسبة 29٪)، تليها شهادة بكالوريوس/دراسات عليا في الهندسة (22٪)، ومن ثم شهادة بكالوريوس/دراسات عليا في التجارة (19٪)، وشهادة بكالوريوس/دراسات عليا في تكنولوجيا المعلومات (19٪).

وفي هذا السياق، قال سهيل المصري، نائب الرئيس لحلول التوظيف في بيت.كوم: «تشير توقعات التوظيف في الكويت إلى استمرار تطور سوق العمل، حيث يخطط نحو 7 من كل 10 أصحاب العمل في الدولة للتوظيف خلال العام المقبل، بينما يخطط نحو الثلث لتعيين خلال الأشهر الثلاثة المقبلة، كما لاحظنا أيضاً أن 41٪ من الشركات الكويتية التي تخطط للتوظيف خلال الأشهر الثلاثة المقبلة، تنوي التوظيف لأكثر من 5 أدوار وظيفية. وفيما يتعلق بالمؤهلات الأكاديمية المطلوبة، يبحث عدد كبير من أصحاب العمل في الكويت عن شهادة بكالوريوس/دراسات عليا في إدارة الأعمال (بنسبة 29٪)، تليها شهادة بكالوريوس/دراسات عليا في الهندسة (22٪)، ومن ثم شهادة بكالوريوس/دراسات عليا في التجارة (19٪)، وشهادة بكالوريوس/دراسات عليا في تكنولوجيا المعلومات (19٪).

أخبار السوق

9 ملايين دينار قيمة صفقات خاصة لـ «أنوفست»

وافقت البورصة امس، على طلب شركة إنوفست بإتمام 15 صفقة ذات طبيعة خاصة بإجمالي يصل إلى 61 مليون سهم، بسعر 150 فلساً للسهم الواحد، بقيمة إجمالية تتجاوز 9 ملايين دينار.

وبحسب البيانات الصادرة على الموقع الرسمي للبورصة، فإن أكبر الصفقات بـ 13,9 مليون سهم بقيمة 2,08 مليون دينار، تليها صفقة بـ 12,3 مليون سهم بقيمة 1,8 مليون دينار.

كانت أكبر الصفقات ذات الطبيعة الخاصة التي وافقت عليها البورصة بـ 1,4 مليون سهم بقيمة 217,5 ألف دينار. وتوزع ملكية شركة إنوفست بين بيت الاستثمار الخليجي والذي يمتلك بشكل غير مباشر النسبة الكبرى من أسهم الشركة البالغة 13,6٪، ويوسف البر بـ نسبة ملكية تبلغ 9,6٪.

قالت شركة الإنماء العقارية، إنه تم تخصيص عدد 2,3 مليون سهم من أسهم مجموعة جي إف إتش المالية لصالحها، والناجئة عن المبادلة مع الأخيرة نظرية ملكية «الإنماء» في مشروع بوابة المغرب، وأوضحته الشركة في بيان للبورصة، أن عملية المبادلة والتخصيص ستنتج عنها

قالت شركة الإنماء العقارية، إنه تم تخصيص عدد 2,3 مليون سهم من أسهم مجموعة جي إف إتش المالية لصالحها، والناجئة عن المبادلة مع الأخيرة نظرية ملكية «الإنماء» في مشروع بوابة المغرب، وأوضحته الشركة في بيان للبورصة، أن عملية المبادلة والتخصيص ستنتج عنها

قالت شركة الإنماء العقارية، إنه تم تخصيص عدد 2,3 مليون سهم من أسهم مجموعة جي إف إتش المالية لصالحها، والناجئة عن المبادلة مع الأخيرة نظرية ملكية «الإنماء» في مشروع بوابة المغرب، وأوضحته الشركة في بيان للبورصة، أن عملية المبادلة والتخصيص ستنتج عنها

259 ألف دينار ربح لـ «الإنماء» من عملية مبادلة أسهم مع «جي إف إتش» بانتظار الموافقة الرسمية

أرباح بقيمة 259 ألف دينار سيتم تسجيلها كربح خلال الربع الرابع من عام 2017. كانت أرباح «الإنماء» تراجمت 32٪ في الربع الثاني المنتهي في 30 أبريل 2017، لتصل إلى 198 ألف دينار، مقابل أرباح بنحو 291 ألف دينار للربع المماثل من العام الماضي.

أعلنت بورصة الكويت إعادة التداول في أسهم مجموعة جي إف إتش المالية «جي إف إتش» اعتباراً من أمس الأحد 27 أغسطس 2017. وقالت مجموعة جي إف إتش المالية (GFH) إنها لم تحصل على أي موافقات استثنائية من الجهات الرقابية والتنظيمية بخصوص توزيع الأرباح المستقبلية للمجموعة، والأرباح الاعتيادية للمساهمين. وأوضحت المجموعة أن مجلس إدارتها ناقش خلال إجتماعه المنعقد يوم 13 أغسطس 2017، سياسة توزيع الأرباح المستقبلية، والأرباح غير الاعتيادية للمساهمين بشكل مبدئي.

وقالت المجموعة في البيان إن تلك

وقالت المجموعة في البيان إن تلك

الصحافة المالية.. وجهة المستثمرين نحو الأسواق



مع مشهد الأخبار المتغير دائماً، يجب على المطبوعات والصحافيين التكيف باستمرار مع هذا التغيير لتزويد القراء بتقارير إخبارية تتميز بأعلى مستويات الجودة عبر مختلف منصات النشر. ويعد التحول الرقمي أبرز التغييرات المؤثرة في هذا القطاع، وقد نتج عنه طلب متزايد على صعيد التفاعل، والنقل المباشر والسريع للأحداث، وتعدد المصادر، والبساطة، وعوامل أخرى عديدة. وبناء على ذلك فقد وجد الصحافيون الكثير من الفرص إلى جانب التحديات المهنية.

ويتعهد أعضاء معهد المحللين الماليين المعتمدين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (ميثا) من ممتنهي وخبراء المال والاستثمار بالالتزام بالبيانات الأخلاقية وميثاق المعايير المهنية للمعهد، ويستعرض التقرير آراء أعضاء المعهد فيما يتعلق بمصداقية المصادر كما يلي:

1- الأخبار المالية عالية الجودة تستحق دفع قيمتها

تعتبر جودة ودقة محتوى التقارير والأخبار الإعلامية مؤشر قياس الصحافة، إلا أن معايير التقييم قد تغيرت على مر الزمن بسبب عوامل مختلفة مثل التحول إلى الإعلام الرقمي. وفي نظر ممتنهي وخبراء المال والاستثمار فإن الصحافيين الذين يقدمون تقارير تتضمن حقائق مستندة إلى بحوث وأدلة مبنية على التجربة والاختبار يوفرون خدمة ذات جودة عالية ستكون

خبراء الاستثمار

يدعون لاختيار

مصادر أخبار

دقيقة

محتوى

محتوى

محتوى

محتوى

محتوى

محتوى

محتوى

محتوى

محتوى

محتوى

هو إعلام المستثمرين بدقة عن أوضاع الأسواق. وعلى الرغم من إمكانية توفير المقالات معلومات مهمة عن أي دولة أو أسواق أو شركات، فإن الصحافيين والوسائل الإعلامية يلعبون دوراً مهماً في صياغة آراء جمهورهم فيما يتعلق بالاقتصاد والشركات والأسواق بصورة عامة، ما قد يؤدي إما إلى إعادة تأكيد ثقة/اعتقاد المستثمر أو إعادة صياغة الرؤى المالية والاستثمارية الراهنة.

4- المعايير المهنية الأخلاقية العالية أساسية

تواجه الصحافة المالية الكثير من المعضلات الأخلاقية في سائر أنحاء العالم، ومع ذلك هناك بعض التحديات المنتشرة في منطقة (ميثا) منها المخاوف من احتمالات الخطأ في الاقتباس من المصادر نتيجة التقارير غير الدقيقة التي قد تؤثر على بعض الصحافيين والتي تدعو

محط الاهتمام وتستحق دفع قيمتها دائماً. 2- خلفية الصحافيين المهنية تحدد المصداقية

رغم أن بعض الصحافيين لا يملكون خلفية مهنية راسخة في القطاع المالي، إلا أن ذلك لا يحول دون قدرتهم على صياغة وتفسير المعلومات وتقديم وجهات نظرهم بطريقة تحليلية. ورغم أنه يعتقد في بعض الأحيان ضرورة امتلاك الصحافيين خلفية مهنية في القطاع المالي، لكن خبراء الاستثمار يشيرون إلى أن مثل هذه الخلفية المهنية لا تشكل معياراً لمصداقيتهم.

3- الصحافة المالية مصدر معلوماتي للمستثمرين

تماشياً مع أهداف أعضاء معهد المحللين الماليين المعتمدين الرئيسية بمنح مصالح المستثمرين الأولوية دائماً، فإنهم يعتبرون أن الغرض الأساسي للصحافة المالية

محط الاهتمام وتستحق دفع قيمتها دائماً. 2- خلفية الصحافيين المهنية تحدد المصداقية

رغم أن بعض الصحافيين لا يملكون خلفية مهنية راسخة في القطاع المالي، إلا أن ذلك لا يحول دون قدرتهم على صياغة وتفسير المعلومات وتقديم وجهات نظرهم بطريقة تحليلية. ورغم أنه يعتقد في بعض الأحيان ضرورة امتلاك الصحافيين خلفية مهنية في القطاع المالي، لكن خبراء الاستثمار يشيرون إلى أن مثل هذه الخلفية المهنية لا تشكل معياراً لمصداقيتهم.

3- الصحافة المالية مصدر معلوماتي للمستثمرين

تماشياً مع أهداف أعضاء معهد المحللين الماليين المعتمدين الرئيسية بمنح مصالح المستثمرين الأولوية دائماً، فإنهم يعتبرون أن الغرض الأساسي للصحافة المالية